

بسم الله الرحمن الرحيم

تلجأ الدول عند عجزها عن تغطية نفقاتها إلى الاستدانة لتمويل ذلك العجز وبالتالي ضمان الاستقرار النقدي. وتنقسم مصادر الاستدانة إلى مصدرين داخلي وخارجي. وفي هذه المقالة سنناقش أثر ذلك اقتصاديا.

أولاً ما هي القروض الداخلية والقروض الخارجية؟

القروض الداخلية هي القروض المأخوذة من داخل الدولة سواء كان ذلك من أشخاص أو مؤسسات. والقروض الخارجية هي تلك القروض المأخوذة من خارج الدولة سواء من مؤسسات أو من حكومات أخرى.

تقلل الديون تراكم رأس المال مما يؤثر على النمو؛ حيث إن زيادة الديون تؤدي إلى فرض الحكومة للضرائب في محاولة سددها، وذلك يقلل من ثقة المستثمر المحلي والأجنبي، إضافة إلى أن الدولة ستستخدم جزءاً من إيرادات الصادرات لسداد الديون مما يقلل من المال المتاح للاستثمار والنمو الاقتصادي. فنسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية سيتم استخدامها لتغطية فوائد الدين العام. كما أن هذه الحالة تخلق دافع لدى المستثمرين للاتجاه نحو المشروعات قصيرة الأجل، حتى إن كانت عوائدها قليلة وبناء عليه يمكن أن يساهم الاستثمار الأقل كفاءة في تباطؤ الإنتاجية وبالتالي انكماش النمو الاقتصادي.

ويؤدي ارتفاع الديون إلى ضعف الإنتاجية، حيث أن جزءاً كبيراً من عوائد الإنتاج ستذهب للدائن الخارجي وبالتالي تنتهج الحكومة سياسات أخف وأقل مغامرة في سبيل رفع الإنتاجية نتيجة لعدم الاستقرار.

كما يؤدي اقتطاع جزء من النفقات إلى التقليل من الانفاق على الخدمات الأخرى كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات. بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار عند البدء في دفع الديون الخارجية حيث أن أغلب هذه الديون مشروطة باستيراد السلع نصف المصنعة من البلد المقرض والذي يزيد في بعض الحالات أسعار هذه السلع بأكثر من 100%.

من آثارها أيضاً ضعف قوة الدولة الاستيرادية مما يوجد شحاً في المعروض مع ارتفاع الطلب وبالتالي ترتفع الأسعار. سداد الديون بالعملات الأجنبية يؤدي إلى تحويل موارد الدولة إلى العملات الأجنبية، وبالتالي يتأثر الأداء الاقتصادي العام. حيث أنه مع تفاقم أزمة النقد الأجنبي فإن هذه الدول لجأت للضغط على وارداتها لمواجهة مشكلة السيولة الخارجية.

وتراكم الديون المحلية يؤدي إلى رفع سعر الفائدة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار الخاص. وعند اقتراض الحكومة محلياً فإنها بذلك ترحم القطاع الخاص في مخدراته التي كانت متاحة للاستثمار، حيث يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تدهور نمو رأس المال ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وعند الوصول لمرحلة متقدمة من تراكم الدين العام المحلي وتصبح الحكومة غير قادرة على تمويل

العجز فإنها ستضطر إلى: إما تقييد الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، ويؤثر الخياران سلباً على الطلب الكلي فمعدل النمو. وعند عدم اتخاذ الحكومة لأي من هذين الخيارين فإنه تنشأ أزمة ديون، مما يضطرها إلى التخلف عن سداد الديون أو تضخمها وكلاهما ذا تكلفة اقتصادية باهظة مما يزيد من عبء الدين العام وهو ما يؤدي إلى تقويض عملية النمو الاقتصادي.

لكن في المقابل يمكن للدين العام المحلي أن يعزز من فرص النمو الاقتصادي حيث يعزز حجم وكفاءة الاستثمار. والدين العام يوفر للمصارف أدوات استثمار معدومة الخطورة تقريباً مما يسهل تمويل القطاعات الأكثر مخاطرة، إذ إن الجهاز المصرفي يتردد في تمويل القطاعات الأكثر مخاطرة لعدم قدرته على التنبؤ ببيئة العمل المحلية. فبتوفر الدين يقدم الجهاز المصرفي على الاستثمار في هذه المشروعات وذلك عملاً بمبدأ توزيع وتنويع المخاطر. وترتفع ربحية البنوك من الأدوات الحكومية مما يسهل حصول القطاع الخاص على قروض ذات عائد منخفض حيث يحفز ذلك الاستثمار مما يدفع معدل النمو الاقتصادي.





